



سالم بن ناصر البوسعيدي  
وكيل ادعاء عام ثان

# سَلَبُوا مَالاً فَسَلَبَتْ حُرِّيَتَهُمْ

عند حديثنا في هذا الباب عن قضية العدد وما تحويه من تفاصيل، نذكر بأن جذور الجريمة قائمة منذ نشأت المجتمعات الأولى للجنس البشري، فهي بكل بساطة من منظور نفسي سلوك عارض تنهار معه الفرائز الإنسانية السامية، وينحرف هذا السلوك بالجاني ليخرج من إطار القيم المجتمعية النبيلة إلى مصاف السلوك الجاحد لكل الفضائل التي تحترمها الإنسانية.

تدور فصول القضية حول ثلاثة فتية في ريعان الشباب، لم تتجاوز أعمارهم الخامسة والعشرين عاماً، أغراهم حب المال وعنفوان الشباب، فاجتمعوا على فكرة قادت بهم لاحقاً إلى خلف القضبان، إذ دبروا أمرهم ليلاً لسرقة إحدى محطات تعبئة الوقود، ويحسبون أنهم قادرون على كسر قيم المجتمع بجريرتهم من دون أن تظالمهم يد العدالة.

وقع اختيارهم على محطة تعبئة الوقود المجاورة لمنطقة مسكنهم، فهم على دراية بتفاصيل المكان لترددهم على المحطة بصورة مستمرة؛ كما أنهم يدركون تمام الإدراك أن المحطة والطريق المؤدي إليها تصبح مُمقرة من السابلية بعد الوحدة فجراً، لبعدها المكان وقلة عدد السكان في المنطقة.

أدرك المتهمون، في بادئ الأمر، أنه لا يمكنهم الذهاب سيراً على الأقدام إلى محطة تعبئة الوقود، لارتكاب جريمتهم؛ فحملهم لأدوات الجريمة والمسروقات يتطلب توفر مركبة آلية تعينهم على تنفيذ مخططهم؛ كما أيقن المتهمون جلياً أنهم لن يستطيعوا استخدام مركباتهم الشخصية خوفاً من التوصل إلى هويتهم في حال تم التقاط رقم المركبة وتفاصيلها بواسطة آلات التصوير الخاصة بالمرافقة في المحطة.

فأقدموا تمهيداً لجريمتهم الأصلية على سرقة مركبة قديمة الطراز، بعد أن تمكنوا من كسر إحدى نوافذها وإدارة محركها بطريقة فنيّة؛ لينطلقوا بها، بعد انتصاف الليل بقليل، إلى محطة تعبئة الوقود، وكل منهم يضع على وجهه لثاماً؛ للحيلولة دون التعرف على ملامحهم ويرتدون قفازات؛ لعدم ترك بصماتهم في مسرح الجريمة، وحملوا معهم عدّتهم من حبال وقضبان حديدية، لتنفيذ جريمتهم. لم يقف الأمر عند هذا الحد وإنما حملوا سلاحاً نارياً تقليدياً من نوع (شوزن).

وصل المتهمون بمركبتهم إلى المحطة، وتظاهروا برغبتهم في تمويل المركبة بالوقود، وحسبما اتجه مخططهم، كان المكان خالياً تماماً من المارة، باستثناء عامل المحطة، الذي كان بمفرده، في ذلك الوقت المتأخر من الليل؛ فترجّل المتهمون من المركبة، وأشهر أحدهم السلاح في وجه العامل، وتمكنوا عقب استسلامه من قيده بالحبل؛ ثم الدخول إلى مكتب المحطة، وحملوا الخزانة الحديدية المخصّصة لحفظ الأموال المتحصلة من بيع الوقود ووضعوها في المركبة؛ كما افتحموا، عقب ذلك - محلاً لبيع المواد الغذائية، الكائن في حرم المحطة، وحملوا معهم الآلة التي توضع فيها النقود.

لقد قيل قديماً، وما زلنا نؤكد هنا: «ما من جريمة كاملة»، ومهما أوتي الجاني من خصال الحرص والحذر؛ لا بد أن يترك خلفه أثراً يستدل به المتحري الدقيق والحصيف إليه.

فمقرب انتهاء المتهمين من جريمتهم، امتدت أيديهم الأتمة إلى بعض المواد الغذائية، وكذا قنائن المياه المعدنية من التلاجة، احتفاءً بإنجاز مخططهم بنجاح؛ من دون أن يخطر على بالهم أن احتفاءهم هذا سيكون هو الشعرة

التي ستقود التحري إليهم؛ حيث إنهم، وبعد أن ارتدوا من تلك المياه المعدنية الباردة، ألقوا القنائن الفارغة في المحل ذاته؛ فكانت هي الطريق المعبد الذي قاد رجال الضبط القضائي، بمساعدة فني المختبر الجنائي، إلى التعرف على هويتهم تعرفاً قاطعاً لا لبس فيه ولا شك.

غادر المتهمون مسرح الجريمة؛ إلا أن مغادرتهم لم تكن من الطريق ذاتها التي سلکوها إلى المحطة؛ بل اختاروا طريقاً جبلياً، ليكونوا في منأى عن الأنظار، وأوقفوا المركبة في عمق الوادي، وهناك فتحو الخزانات بواسطة بعض القضبان الحديدية التي كانوا يحملونها واقتسموا الأموال التي حوتها فيما بينهم، وبعدها تخلصوا من جميع الأدوات والمعدات المستخدمة في الجريمة، بإضرام النيران في الملابس والأقنعة التي كانوا يرتدونها

بالإضافة إلى الخزانات الحديدية، وذلك لضمان طمس أي أثر أو بصمة تدل على هويتهم.

عاد المتهمون إلى منازلهم سيراً على الأقدام وتركوا المركبة المسروقة التي استخدموها في الجريمة بعمق الوادي مع بقية المواد المحروقة، وأكملوا ما تبقى من ساعات ليالتهم في النوم بمنزلهم قريبي العين؛ متناسين أنه لا وجود للجريمة الكاملة؛ وأن يد العدالة لا بد أن تمتد إليهم، في ظل وجود عين لا يقر لها قرار؛ ونفوس وطنية لا يهدأ لها بال حتى تكسر جماع الجريمة، وتقدم العابثين بأمن البلاد إلى العدالة، تحقيقاً للزجر والردع المطلوبين عدالة.

ففور تلقي مركز الشرطة بلاغاً عن الواقعة، باشر جمع الاستدلالات الأولية من حيث معاينة الموقع وجمع وتحريز الأدوات والآلات التي يمكن فحصها فنياً ورفع البصمات منها، بغية التوصل إلى أي خيط يقود إلى هوية المتهمين؛ كان من بين المواد المحرزة تلك القنائن الفارغة التي ألقاها المتهمون في مسرح الجريمة.

بفحص القنائن فنياً واستخلاص مادة (DNA) من فوهتها تم التوصل إلى الأحماض النووية للمتهمين والتعرف على هويتهم؛ كما أن عثور رجال الضبط القضائي على مكان ترك المتهمين للمركبة المستخدمة في الجريمة والمواد المحروقة، أسهم في العثور على العديد من الخلايا الطلائية بداخل المركبة والتي تطابقت مع

العينات المرفوعة من القنائن الفارغة.

تمكن مأموري الضبط القضائي من إلقاء القبض على المتهمين، وبسؤالهم عن الواقعة أقرّوا بفعاليتهم، وأرشدوا رجال الشرطة إلى كيفية ارتكابهم للجريمة؛ ليحال بعدها المتهمين الثلاثة إلى الادعاء العام، الذي بدوره باشر استجواب المتهمين ومواجهتهم بالأدلة القائمة ضدهم؛ فتحقق لديه ليس الاعتراف التفصيلي فحسب؛ إنما اعتراف مدعوم بأدلة قاطعة؛ ليتقرر إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات المختصة، بتهمة السلب، المؤتممة بالمادة (٢٠١/٢٨٤) من قانون الجزاء، وجنحة (السرقه العادية) المعاقب عليها بالمادة (٢٧٩) من القانون سالف الذكر، وجنحة (التهديد بسلاح ناري) المؤتممة بنص المادة (٢٦٤) من القانون ذاته، معزراً قرار الإحالة بقائمة طويلة من الأدلة الدامغة، التي تقطع، بما لا يدع مجالاً للشك والتخمين، مقارفة المتهمين للجرم المسند إليهم، تمثل أهمها في (التقارير الفنية التي تؤكد تطابق عينات دم المتهمين مع العينات المرفوعة من مسرح الجريمة، وكذا الصور الفوتوغرافية المرفوعة من آلات التصوير الخاصة بالمرافقة في محطة الوقود؛ ومحاضر ضبط المواد المسروقة في منازل المتهمين؛ وأخيراً، محاضر الاستدلال والاستجواب التي أكد المتهمون فيها مقارفتهم للجرم المنسوب إليهم).

حيال هذه القائمة الطويلة من أدلة الإثبات، وبعد أن وقفت المحكمة على تفاصيل القضية عن بصر وبصيرة، واستمعت لمرافعة الادعاء العام، ودفع المتهمين؛ خلصت إلى إدانة المتهمين جميعاً بما هو منسوب إليهم، وقضت بمعاقبتهم عن جناية السلب بالسجن لمدة عشر سنوات، وعن جنحة السرقة بالسجن لمدة سنة، وعن جنحة التهديد بالسلاح بالسجن لمدة ثلاثة أشهر، مع إدغام العقوبات في حقهم، وبذلك سينفذ كل من المتهمين عقوبة السجن لمدة عشر سنوات؛ وهي نحسبها محققة لمقتضيات الردع العام إلى جانب الردع الخاص.

حقاً، كما قال الشاعر في عواقب الجريمة:

إن إبليس الذي أعطاك وهماً هو للإجرام والظلم أعدك  
فانتظر عقابك في الدنيا ضامعاً وانتظر عند الله العرش وعدك